اتفاقية التجارة الزراعية وآثارها على أداء التجارة الزراعية العربية

د/ عبد الرحمن تومي
أستاذ محاضر - أ-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس
أ/رابح يخلف
أستاذ مساعد - أ-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة

الملخص:

عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات هامة في قواعد التجارة العالمية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي أعطت قواعد جديدة مرتبطة بتجارة المواد الزراعية، ومن أجل مسايرة الدول العربية لهذا النظام اتجهت إلى تحرير التجارة بصفة عامة وتجارة المنتجات الزراعية بصفة خاصة نظرا لأهمية القطاع الزراعي في المنطقة العربية، كما عملت على رفع وتحسين أداء تجارتها الزراعية على المستوى الوطني القومي والدولي من خلال تطوير وتفعيل التكتلات الاقتصادية فيما بينها وبين المجموعات الاقتصادية الأخرى، وإعادة هيكلة دور الدولة لتحقيق الأهداف التنموية المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعي والحد من التأثيرات السلبية لهذا النظام التجاري الجديد.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية التجارة الزراعية، التجارة الزراعية العربية.

Résumé

Le système économique international a connu des évolutions importantes dans les règles du commerce extérieur Grace à l'instauration du l'OMC qui a donné des nouvelles règles destinées pour le commerce des produits d'agriculture. Cette nouvelle situation de libéralisation du commerce agricole a incité les pays arabes pour améliorer leurs compétences productives et commerciales au niveau national et international à travers l'intégration aux pôles économiques arabes et régionaux et la restructuration du rôle de l'état pour réaliser les objectifs de développement liés à l'augmentation de la production agricole arabe et réduire les inconvénients de ce nouveau système.

Les mots clés : Accord de commerce agricole, le commerce agricole arabe.

مقدمة:

نتيجة التطورات الهامة التي عرفتها الفترة قبل قيام المنظمة العالمية للتجارة في مجال المبادلات الدولية في السلع والخدمات، والتي جعلت التجارة العالمية ذات أهمية كبيرة في مجال التنمية والتقدم والازدهار، كان من الضروري أن تتحقق تطورات موازية على صعيد المنظمات والهيئات والاتفاقيات في مجال التجارة العالمية، وهو ما تجسد من خلال قيام منظمة التجارة العالمية للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التجارية العالمية، والتي شملت لأول مرة تجارة المنتجات الزراعية، فبعد مفاوضات جولة أورجواي التي استمرت خلال الفترة من 1986-1994 ولدت اتفاقية الزراعة كجزء من ما يسمى بمفاوضات الحزمة الواحدة التي وقعت في أبريل 1994 بمراكش، التي كانت تهدف إلى إنشاء نظام تجاري منصف ومستند إلى قوى السوق معزز بأحكام قوية والتزامات محددة لإلغاء التشوهات الموجودة في السوق العالمي لتجارة السلع الزراعية. كما زادت عدد التكتلات الاقتصادية والتجارية بين الدول لمواجهة الوضع الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد، وغيرها من الاتفاقيات

الإقليمية التي تستهدف توسيع الأسواق، والاستفادة من المزايا التي تتحصل عليها من خلال هذه التكتلات.

والدول العربية ليست بمنأى عن تلك التغيرات في الاقتصاد العالمي مما فرض عليها مسايرة هذه التغيرات، ونظرا لأهمية القطاع الزراعي في المنطقة العربية عملت الدول العربية على تطوير وتفعيل التكتلات الاقتصادية فيما بينها وبين المجموعات الاقتصادية الأخرى، وفي هذا الإطار تم إنشاء منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقيام اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في محاولة استعراض أهم آثار اتفاقية الزراعة على أداء التجارة الزراعية العربية، نظرا للدور الذي يحققه القطاع الفلاحي في التكامل الاقتصادي ومقومات التطور التي تملكها الدول العربية، حيث سنقف على التحديات التي تحول دون تطوير هذا الأداء وتقديم توصيات يمكن أن تساهم في تطويره

إشكالية البحث: بناء على ما سبق تظهر ملامح الإشكالية التي يحاول الباحث الإجابة عنها والمتمثلة في: **ما هو أثر اتفاقية التجارة الزراعية على أداء التجارة الزراعية العربية؟** ويتفرع هذا السؤال الجوهري إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود باتفاقية الزراعة وتنظيم التجارة في السلع الزراعية؟
- ما هو دور الدول العربية في رفع أداء التجارة الزراعية العربية؟

فرضيات البحث:

- تعد اتفاقية الزراعة كخطوة أولى نحو تحقيق إصلاح التجارة الدولية في المنتجات الزراعية في إطار المنافسة العادلة وإزالة التشوهات التجارية، وتخفيض الحماية السائدة في معظم دول العالم.
- تطوير ورفع أداء التجارة الزراعية العربية مرتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتكييف الهيكلي للتجارة الزراعية العربية.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في إبراز والتعرف إلى أهم ما ورد في الاتفاقية، بالإضافة إلى إظهار أثر هذه الاتفاقية ودور الدول العربية في أداء التجارة الزراعية العربية.

الإطار المنهجي: لكي تصل هذه الدراسة إلى أهدافها فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المبني على جمع المعلومة المتعلقة بالدراسة من المصادر الأساسية مع التحليل واستخلاص ما أمكن للإجابة على الإشكالية المطروحة.

تقسيم البحث: قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- اتفاقية الزراعة وتنظيم التجارة في السلع الزراعية.
- آثار اتفاقية الزراعة على أداء التجارة الزراعية العربية.
- دور الدول العربية في رفع كفاءة التجارة الزراعية العربية.

أولا- اتفاقية الزراعة:

تم إدخال القضايا الزراعية في المناقشات التي تضمنتها جولة الأورجواي، والتي تمخض عنها اتفاقية الزراعة كخطوة أولى نحو تحقيق إصلاح التجارة الدولية في المنتجات الزراعية في إطار المنافسة العادلة وإزالة التشوهات التجارية، وتخفيض الحماية السائدة في معظم دول العالم، حيث كانت تتسم تجارة المنتجات الزراعية في ظل الجات بكثرة القيود الكمية وارتفاع الرسوم الجمركية والدعم المحلي ودعم الصادرات، وبات من الضروري وفق التنظيم الجديد المنبثق عن جولة الأورجواي تخفيض ثم إلغاء هذه القيود والاستعاضة عنها برسوم جمركية، وقد تركزت اتفاقية الزراعة في ثلاثة محاور رئيسة هي[1]:

- دعم القدرة على الوصول للأسواق بإزالة الحواجز الجمركية؛
- تخفيض الدعم المحلي الذي يؤدي إلى تشوهات في تجارة السلع الزراعية؛
- إلغاء دعم الصادرات.

ويمكن تلخيص المحاور الرئيسية في النقاط التالية:

[1]- بهاجرات لال داس، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة، ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2005، ص106.

1-النفاذ للأسواق:

يقصد به تسهيل فرص عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة بشان السلع الزراعية من خلال تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية، وهو ما يطلق عليه مصطلح (Tarification)، وتخفيض هذه التعريفات بنسبة 36% كمتوسط عام لجميع الخطوط التعريفية و15% كحد ادني لكل منتج بالنسبة للدول المتقدمة، و24% كمتوسط عام لجميع التعريفات الجمركية، و10% كحد أدنى لكل منتج بالنسبة للدول النامية، مع ربطها بمتوسط فترة الأساس(86-88) ولمدة 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة(1995-2000)، و10 سنوات بالنسبة للدول النامية (1995-2004)، مع عدم التزام الدول الأقل نموا بأي تخفيضات، وحسب تقارير المنظمة العالمية للتجارة فان 30% من القيود غير الجمركية تحولت إلى رسوم بعد سنة واحد من إنشاء المنظمة[1].

2-الدعم المحلي:

يعتبر الدعم المحلي من أكثر العناصر تأثيرا في التجارة الزراعية الدولية، وتعد الدول المتقدمة أكثر الدول منحا للدعم المحلي، وسياسة الدعم المحلي تؤدي إلى زيادة غير طبيعية في الإنتاج، الشيء الذي يخلق تشوهات في السوق العالمي من إغراق وانخفاض في السعر العالمي للسلع المدعمة، وهناك ثلاثة أنواع من الدعم المحلي حسب اتفاقية الزراعة هي[2]:

2-1-الدعم غير المشوه للتجارة (الصندوق الأخضر):

هو الدعم الذي لا ينشأ عنه آثار تشويهية على التجارة الخارجية والداخلية، ويتم تقديمه عن طريق برنامج حكومي يتم تمويله من الميزانية العامة للدولة، ولا يشمل تحويلات من المستهلكين، وان لا يؤدي إلى مساندة سعرية للمنتجين وهو ما يمثله الصندوق الأخضر الذي يتضمن برامج الدعم الحكومية التالية:

- دعم الخدمات العامة.
- دعم التخزين غير التجاري من قبل الدولة لأغراض الأمن الغذائي.
- دعم المعونات الغذائية المحلية.
- دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار.
- دعم برامج التأمين على الدخل وشبكات أمان الدخل.
- المدفوعات لأغراض الإغاثة من الكوارث الطبيعية.
- مدفوعات إدارة هيكلة عرض المنتجات الزراعية.
- مدفوعات إعادة هيكلة مدخلات العملية الإنتاجية.
- برامج حماية البيئة.
- المساعدات الإقليمية.

2-2-الدعم المشوه للتجارة المستثنى من التزامات التخفيض:

يشمل جميع أشكال الدعم التي لا تنطبق عليها معايير الصندوق الأخضر المذكورة سابقا، والتي لا تدخل في حساب إجمالي مقياس الدعم الكلي، ويتمثل هذا النوع من الدعم ما يلي[3]:

أ-الصندوق الأزرق: يتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برنامج الحد من الإنتاج والتي تعفى من التزامات التخفيض ويشترط في هذه المدفوعات أن تكون:

- مقدمة على أساس مساحة إنتاج محددة وثابتة؛
- مقدمة على أساس 85% أو اقل من حجم الإنتاج في فترة الأساس؛
- تقدم في مجال الثروة الحيوانية على أساس عدد محدد من الحيوانات؛

ب) -دعم الحد الأدنى: يتضمن الدعم المحلي المقدم إلى منتج معين أو الدعم المقدم للإنتاج الزراعي بصفة عامة بشروط[4]:

- ألا تتجاوز نسبة الدعم المقدم للمنتج بـ 05% من إجمالي قيمة هذا المنتج لدى الدول المتقدمة الأعضاء، وبنسبة 10% للدول النامية الأعضاء؛

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة العمل الإقليمية حول" تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، الدوحة 5-7/12/2005، ص43.

[2]- نفس المرجع، ص43.

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل تدريبية لبناء القدرات في مجال الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، دمشق 14-16 نوفمبر2006، ص3.

[4]- نفس المرجع، ص4

- الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين إذا كانت لا يتجاوز نسبة 05% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي للبلد، وتطبق نسبة 05% على البلدان المتقدمة وترتفع هذه النسبة إلى 10% بالنسبة للدول النامية.

2-3-الدعم المشوه للتجارة:

هو الدعم الذي لا يعبر عن التكلفة الحقيقية للإنتاج ويؤثر على استغلال الميزة النسبية الإنتاج الزراعي، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد ويمنح السلع المحلية وضع تنافسي ضد السلع المستوردة ويسري عليه التزامات التخفيض ويشمل مدفوعات الصندوق الأصفر التي تتضمن دعم السعر والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج ويكون التخفيض على

اساس مجموع الدعم الكلي ويشمل هذا الدعم ما يلي[1]:

أ-الدعم المباشر أو الدعم السعري وهو المدفوعات التي تقدمها الدولة لدعم أسعار منتجات زراعية معينة بما يفوق سعرها الحقيقي؛

ب-تقديم عناصر الإنتاج أو خدمات بأسعار تقل عن تكلفتها أو مجانا؛

ج-تقديم منح أو قروض أو مساهمات في رأس مال المشروعات الإنتاجية؛

د-كما يشمل أيضا تنازل الحكومة عن إيراداتها مثل الإعفاءات الضريبية؛

تجدر الإشارة أن هذه الأنواع من الدعم تخضع لالتزامات التخفيض على أساس" **مقياس الدعم الكلي**" **AMS**، الذي يمثل محصلة مقياس الدعم الكلي النوعي لكل سلعة، ومقياس الدعم الكلي غير السلعي، ومقياس مكافئ الدعم، حيث تقوم الدول الأعضاء بعد حساب هذا المقياس وتخفيضه بنسبة 20% على مدة ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة 13% ولمدة 10سنوات بالنسبة للدول النامية، أما الدول الأقل نموا فقد أعفيت من أي تخفيض[2].

3-دعم الصادرات:

يمثل العنصر الثالث من عناصر اتفاقية الزراعية الذي تضمنته المادة(**9**)، والتي تنص على التزام الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للتصدير يخالف أحكام الاتفاقية، وقد تم تصنيف أشكال الدعم السائدة في القطاعات الزراعية إلى ستة أشكال سواء كانت دعما مباشرا أو غير مباشر والمتمثلة فيما يلي[3]:

- الدعم المالي المباشر المقدم من الجهات الحكومية؛
- البيع أو التخلص من المخزون غير التجاري بغرض التصدير بسعر يقل عن السعر المماثل في الأسواق المحلية (سياسة الإغراق)؛
- المدفوعات المقدمة لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة من قبل الحكومة؛
- الدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية؛
- الدعم المحلي المقدم للمنتجات الزراعية المستخدمة كمدخلات في منتجات مصدرة.

هذه الأنواع من الدعم تخضع لالتزامات التخفيض في شكلين، الأول نقدي تمثل في خفض الإنفاق العام الهادف لدعم الصادرات، والشكل الثاني كمي يتمثل في خفض كمية الصادرات المدعمة مع التمييز في ذلك بين الدول المتقدمة والنامية والأقل نموا[4]، فالدول المتقدمة تلتزم بخفض الإنفاق العام في صور إعانات تصديرية بنسبة 36%، وخفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 21%، وهذا على أساس متوسط القيمة والكمية للدعم التصدير خلال الفترة (1986-1988)،

[1]- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر 1999، ص156.
8-مصطفى رشدي شيحة، نفس المرجع، ص80.

[2]- حسان خضر، المعهد العربي للتخطيط، منظمة التجارة العالمية، الآليات والقواعد العامة والاتفاقيات، إبريل 2005 على الموقع:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/36_C18-4.pdf

[3]- مصطفى رشدي شيحة، نفس المرجع، ص80.

[4]- محمد عبيد محمد، أوجه استفادة البلدان الإسلامية من اتفاق الزراعة لمنظمة التجارة العالمية، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف الكويتية، العدد 440، الصادر ب تاريخ2002/06/01 على الموقع:
http://alwaei.com/topics/view/article_new.php?sdd=228&issue=440

التي تعتبر فترة أساس وذلك بأقساط سنوية لمدة 06 سنوات، أما الدول النامية فتلتزم بخفض الإنفاق العام الموجه لدعم الصادرات بنسبة 24%، وخفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 14%، هذا لنفس متوسط فترة الأساس السابقة وخلال مدة 10سنوات، أما الدول الأقل نموا فقد تم إعفاءها من هذا الالتزام.

4-استثناءات وتدابير لصالح البلدان النامية المستوردة للغذاء:

بالإضافة إلى البنود الثلاثة الرئيسية لاتفاقية الزراعة راعت الاتفاقية بعض المواضيع غير التجارية، كالأمن الغذائي وحماية البيئة والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، كما أعطت الاتفاقية الدول الأعضاء الحق في فرض تدابير وقائية خاصة لمواجهة الزيادات المفاجئة في الواردات نتيجة عملية التحول إلى رسوم جمركية، بشرط أن تعلن عنها في جداول التزاماتها.

ونظرا للآثار العكسية المحتملة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية على البلدان النامية المستوردة للغذاء، وتخفيفاً لحدتها، أوردت بعض مواد الاتفاق مجموعة من الاستثناءات والتدابير كمعاملة خاصة وتفضيلية لهذه البلدان نوجزها فيما يلي[1]:

أ . جواز فرض قيود غير تعريفية استثناءً من الحظر المقرر بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاق الزراعة، على أي منتج خام زراعي يكون العنصر الأساسي الغالب في النظام الغذائي التقليدي في أي من البلدان النامية الأعضاء؛

ب . الالتزام المقرر على البلدان الأعضاء المانحة للمعونات الغذائية الدولية وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة العاشرة من اتفاق الزراعة بضمان: عدم ربط تقديم المعونات الغذائية الدولية بالصادرات التجارية من المنتجات الزراعية إلى البلدان المتلقية لتلك المعونات، وبأن تقدم المعونات على هيئة منح كاملة أو بشروط لا تقل تيسيراً عن تلك المنصوص عليها في المادة الرابعة من اتفاقية المعونات الغذائية للعام 1986م؛

جـ . عدم تطبيق ضوابط حظر وتقييد تصدير المواد الغذائية الواردة بالمادة (12) من اتفاق الزراعة على أي من البلدان النامية الأعضاء إلا إذا اتخذ التدبير بلد نام آخر عضو في المنظمة يعتبر مصدراً صافياً للمادة الغذائية المحددة المعنية؛

د . التدابير المتخذة بوساطة الدول المتقدمة تنفيذاً للالتزام الواقع عليها بمقتضى المادة السادسة عشرة من الاتفاق بشأن الآثار السلبية التي يحتمل أن تنجم عن تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي على البلدان الأعضاء الأقل نمواً والبلدان النامية الأعضاء المستوردة الصافية للمواد الغذائية، وقد وردت التدابير في قرار تعويض البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء والذي ينص على [2]

- إجراء مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لتحديد حاجات البلدان النامية المتضررة من تأثيرات تطبيق اتفاق الزراعة على مستورداتها الغذائية؛
- رفع معدلات المساعدات والمنح الغذائية المقدمة من الدول المتقدمة للبلدان النامية؛
- تيسير شروط الاقتراض لتلبية الحاجات الغذائية من قبل الدول المتقدمة ولصالح البلدان النامية؛
- عدم الربط بين الاستيراد الغذائي للبلدان النامية والذي يتم على أسس تجارية والذي يقدم من خلال برامج الإعانات والمنح الغذائية من الدول المتقدمة؛
- إتاحة الفرص للبلدان النامية للاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية؛
- تكثيف الدول المتقدمة لمساعداتها الفنية والمالية للبلدان النامية لإسراع وتنويع الإنتاج الزراعي الغذائي.

ثانيا- آثار اتفاقية الزراعة على أداء التجارة الزراعية العربية:

تتحقق الكفاءة التجارية عموما عندما يتم الاستفادة من التقدم التقني وخاصة في ما يتعلق بتبادل المعلومات التي لها اثر كبير على تطوير وتسيير التبادل التجاري بين جميع دول العالم، أما فيما يتعلق بتحسين أداء التجارة الزراعية، فإنها

[1]- إتفاقية الزراعة على الموقع:
http://www.tas.gov.eg/Arabic/WTO/Egypt%20in%20WTO/Agriculture

[2] محمد عبيد محمد، نفس المرجع.

تتحقق بامتلاك الميزة النسبية في الإنتاج، وبتخفيض نسبة الفاقد والتالف في التداول وتوفير الخدمات والتسهيلات التسويقية والتأمينية والتمويلية، كما يعتبر أيضا تحسين جودة ومواصفات المنتجات الزراعية إحدى الدعامات الأساسية لرفع أداء تجارة المنتجات الزراعية، وكذلك يعتبر الدور الحكومي مهما في تعزيز أداء التجارة عن طريق إتاحة إطار تنظيمي واقتصادي كلي ملائم، ويتم ذلك بوضع سياسات تجارية تؤدي إلى تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد وإلغاء معوقات التبادل التجاري[1].

إن السياسات والتدابير التي اتخذتها المنظمة العالمية للتجارة من تحسين النفاذ للأسواق وإلغاء الدعم المحلي ودعم الصادرات وتحسين التنافسية الدولية في التجارة أهم الركائز والمؤشرات التي تحدد مدى أداء وتنافسية المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية من ناحية النفاذ للأسواق والحصول على سعر تنافسي مميز.

1-أداء التجارة العربية الزراعية:

عرفت السياسات التجارية الزراعية العربية تحسنا ملموسا وبالخصوص من ناحية تقليص العوائق الجمركية وغير الجمركية، وذلك في إطار اتفاقية الزراعة تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة للدول العربية الأعضاء، أو في إطار الاتفاقيات الإقليمية كمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما أدى إلى ازدياد حجم التجارة العربية الزراعية الخارجية في جانب التصدير والاستيراد، وهو ما يوضحه الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم(01): تطور التجارة الزراعية العربية

خلال الفترة (1995-2010) الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات الزراعية العربية	الواردات الزراعية العربية	نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)
1995	5.4	23.1	23.37
1998	6.4	23.7	31.53
2000	5.3	27.9	19.0
2005	10.9	39.1	27.6
2006	11.2	44.7	25.1
2007	14.3	56.6	25.3
2008	14.7	76.0	19.3
2009	16.9	66.7	25.3
2010	17.8	76.3	23.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص68.

ففي مجال الصادرات العربية يبين الجدول تطورها خلال الفترة 1995-2010 والتي تظهر نمو تجارة المنتجات الزراعية بمعدل سنوي أكثر من 12.9 % خلال الفترة هذا ما يعكس مدى تحسن النفاذ للأسواق العالمية، وازدياد التنافسية الدولية للمنتجات الزراعية العربية نتيجة تخفيض الجمارك وإلغاء العوائق غير الجمركية وتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات، ويمكن زيادة هذه التأثيرات الايجابية بتحسين الجودة والأخذ في الاعتبار السلامة الصحية النباتية والحيوانية للمنتجات الزراعية، وكذا المعايير العالمية في عملية التسويق والتعليب والتغليف وغيرها.

أما في جانب الواردات فيبين الجدول تطورها والذي يظهر ارتفاع قيمة واردات الدول العربية الزراعية بمعدل سنوي أكثر من 10.9 %، ويمكن إرجاع جزء من ارتفاع قيمة هذه الواردات إلى اتفاقية الزراعة التي يؤدي تنفيذ بنودها إلى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية، بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية كنتيجة لتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات في الدول المتقدمة، ويذكر أن التأثيرات السلبية في تنفيذ اتفاقية الزراعة تتفاوت فيما بين الدول العربية، حيث أن الدول الأكثر تضررا هي الدول المستوردة الصافية للغذاء.

2-أداء التجارة الزراعية العربية البينية:

عرفت التجارة العربية البينية تطورا ملحوظا خلال الفترة 1998-2008، وهو ما يوضحه الجدول رقم (02)، حيث تشير هذه البيانات إلى تطور متوسط التجارة البينية العربية التي انتقلت من 26.3 مليار دولار سنة 1998 إلى 82.5 مليار دولار سنة 2008، وهو ما يمثل نسبة نمو212%، غير أن متوسط التجارة البينية تبقى ضعيفة بالنسبة لمتوسط التجارة العربية الكلية، فهو تمثل سوى 10.35% في أحسن الأحوال.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول كفاءة التجارة الزراعية العربية-الواقع وتوجهات سياسات التطوير، الخرطوم، السودان، سنة 1995

كما عرفت مساهمة التجارة الزراعية البينية في التجارة البينية العربية نموا انتقلت فيه من 17.8% سنة 1998، إلى 21.09% سنة 2008، وهذا بفضل نمو قيمة متوسط التجارة الزراعية العربية البينية الذي انتقل من4.7 مليار دولار سنة 1998 إلى 17.4 مليار دولار سنة 2008، وهو ما يمثل نسبة نموا بـ 270.21%، وترجع هذه الزيادة خاصة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية[1].

الجدول رقم(02): تطور التجارة العربية البينية الكلية والتجارة البينية الزراعية خلال الفترة (1998-2008)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	متوسط التجارة البينية العربية	نسبة التجارة البينية إلى الكلية	متوسط التجارة البينية الزراعية	نسبة التجارة البينية الزراعية إلى التجارة البينية الكلية
1998	26.3	9.0	4.7	17.8
2000	31.4	9.2	3.3	16.2
2001	33.5	8.3	3.1	10.1
2002	39.6	9.5	4.7	11.8
2003	41.8	9.2	7.2	17.5
2004	33.8	9.8	6.3	18.5
2005	46.1	9.7	10.7	23.3
2006	56.0	10.4	15.3	27.4
2007	67.3	10.1	16.1	23.9
2008	82.5	9.4	17.4	21.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد والكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية أعداد مختلفة.

متوسط التجارة البينية = الصادرات البينية + الواردات البينية /2

ورغم هذا التحسن في نمو التجارة العربية البينية وبالخصوص في تجارة المنتجات الزراعية، إلا انه تأثير اتفاقية الشراكة العربية المتمثلة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يبقى ضعيفا، نظرا لعدم التزام هذه الدول بتطبيق الاتفاقية، وضعف الهياكل الإنتاجية الزراعية العربية، وضعف البنيات التحتية، وعدم وجود التمويل الكافي وتخلف الأنظمة التسويقية والتجارية في العديد من الدول العربية، والتوجه الخارجي للتجارة في معظم الدول العربية.

ثالثا-دور الدول العربية في رفع أداء التجارة الزراعية العربية:

إن تطوير ورفع أداء التجارة الزراعية العربية مرتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي للتجارة الزراعية العربية من خلال التحرير الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية ومدخلات الإنتاج والخدمات تصديرا واستيرادا، تقليل التدخل الحكومي المباشر في الإنتاج والتسويق والتجارة الخارجية الزراعية، تشجيع القطاع الخاص وإعطاؤه الدور الرائد في الإنتاج والتجارة، وكذا تنمية وتطوير الصادرات والنفاذ إلى أسواق جديدة وترشيد الواردات، وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، والالتزام بالاتفاقيات الدولية والإقليمية، ومن أجل نجاح هذه الإصلاحات وتنمية كفاءة التجارة الزراعية العربية على المستويين القطري والقومي يجب على الدول العربية العمل على[2]:

1-خلق المناخ المناسب بين الدول العربية: ويتم هذا عن طريق وضع السياسات والأساليب والقوانين والآليات والبرامج التي تؤدي إلى خلق المناخ المناسب للتنمية والمنافسة والاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وزيادة التجارة والتجارة الزراعية بين هذه الدول ومع دول العالم الاخرى.

2-رفع قدرات الدول العربية في متابعة تنفيذ وتقديم الالتزامات في الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية: يتأتى هذا الدور عن طريق وضع السياسات والتشريعات التي تواكب وتتلاءم مع الاتفاقيات الدولية، كالمنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي، بما يحقق أعلى المكاسب واقل الخسائر، وعلى المستوى الوطني يجب على كل دولة التنسيق مع الدول العربية الأخرى في:

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2009، ص141.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة العمل الإقليمية حول "تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص: 7-9

- مجال السياسات والتشريعات والتدابير واللوائح التنفيذية المتعلقة بتنمية التجارة البينية الزراعية في السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج والتسويق؛
- توحيد وتبسيط إجراءات التبادل التجاري في مجال سلامة الغذاء والشحن والتفريغ في الموانئ؛
- إنشاء هيئات وطنية قادرة على متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتشارك بفعالية في المفاوضات مع المنظمات الدولية، ورفع قدراتها عن طريق التدريب المستمر للكوادر الموجودة بها، لتمكينهم من المتابعة والتفاعل الايجابي مع المعايير الغذائية وشروط الجودة للمستوردات بالكشف الوقتي للمخالفات في مجال الصحة والصحة النباتية؛
- اتخاذ الإجراءات الوقائية واستغلال آلية الشكوى عند حدوث الضرر بتحضير البلاغات والدفاع عن الزراعة والاستفادة من الاستثناءات الممنوحة.

3-تطوير المواصفات والمقاييس: يعتبر تطوير المواصفات والمقاييس ومواكبتها للاتفاقيات الدولية والإقليمية ومتطلبات الأسواق الخارجية والداخلية من العوامل المهمة في تطوير التسويق الداخلي وتنمية التجارة الخارجية الزراعية وتعزيز تنافسيتها وكفاءتها، لان توحيد المواصفات يحقق الترابط العضوي بين الإنتاج واحتياجات المستهلك في الأسواق ويسهل عمليات وإجراءات التجارة ويقلل من تكاليفها، وفي هذا الإطار على الدول العربية:

- وضع التشريعات اللازمة وإنشاء المؤسسات القادرة والمساعدة على تطوير البني التحتية الملائمة؛
- تأهيل القوى البشرية وتدريبها في هذا المجال؛
- العمل على تطوير وتنسيق وتوحيد الإجراءات والقوانين المتعلقة بالمواصفات والجودة وسلامة السلع الزراعية، مما يمكن من تطوير التجارة الزراعية البينية وكذا تنمية التجارة العربية الزراعية دوليا.

4-توفير البنى التحتية: على الدول العربية العمل على توفير البني التحتية التي تدخل في نطاق السلع والخدمات العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها، كإنشاء خطوط السكك الحديدية، الموانئ والمطارات، الكهرباء، الأسواق، والمخازن، بالإضافة إلى هذا على الدول العربية وضع السياسات والتشريعات التي تنظم وتحفز الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي في البني التحتية للإنتاج والتسويق والتجارة الزراعية، شاملة في ذلك جميع الشركات المحلية والأجنبية القادرة على العمل في هذا المجال.

5- بناء قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية: إن تطوير التجارة الزراعية يبدأ بالمعلومات عن الأسواق المحلية والدولية ورغبات المستهلكين والأسعار، وقدرات المنافسين في الأسواق المحلية والعالمية، وقوانين وتشريعات البلدان المستوردة وبيئتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمناخية، وهذه المعلومات يصعب على الكثير من الصدرين والمستوردين للسلع الزراعية الحصول عليها، لذا يعتبر توفر قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية من الأدوار المهمة التي يجب أن تقوم الدول العربية القيام بها خاصة لصغار المصدرين والمستوردين وحديثي العهد بالتجارة الزراعية، بالإضافة إلى التنسيق فيما بينها لبناء قاعدة معلومات أوسع تساعد على تطوير التجارة البينية والدولية.

6- تطوير البحوث والإرشاد: تعمل البحوث والإرشاد على تطوير وتنمية التجارة الزراعية من خلال إجراء البحوث وتقديم الإرشادات حول المشاكل الفنية والاقتصادية التي تواجه تطوير التجارة الزراعية، خاصة في مجالات التخزين والصناعات التحويلية والمواصفات والتعبئة ومعاملات ما بعد الحصاد ومتطلبات الأسواق التصديرية الآنية والمستقبلية وغيرها من المشاكل، وفي هذا الإطار يتمثل دور الدول العربية في وضع السياسات البحثية والإرشادية بإنشاء المؤسسات اللازمة لذلك، ودعم وتمويل البحوث وتدريب القوى العاملة، والقيام بالإرشاد التسويقي في التجارة الداخلية والخارجية اعتمادا على البحوث والتسويقية والتجارية في هذا المجال، بالإضافة إلى تقديم العون الفني للقطاع الخاص للقيام بالبحوث والإرشاد.

خاتمة:

عرفت الدول العربية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية في جميع المجالات وخاصة في مجال تحرير التجارة، لمسايرة التحولات الاقتصادية العالمية ومجال تحرير التجارة الدولية الذي انبثق عن اتفاقية جولة الأورجواي المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة التي أدخلت تجارة المنتجات الزراعية لأول مرة في مفاوضاتها التي

صودق من خلالها على اتفاقية الزراعة التي ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية هي: النفاذ للأسواق، الدعم المحلي، دعم الصادرات، وتعتبر هذه الاتفاقية تحديا كبيرا للدول العربية لما تحتويه من مخاطر على تجارتها الزراعية.

ولمواجهة هذه التحديات عملت معظم الدول العربية إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والاستفادة من معاملاتها الخاصة والتفضيلية، وكذا التكتل اقتصاديا وتجاريا بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتوقيع على اتفاقية الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي، مما نجم عنه تحسن طفيف في أداء التجارة الزراعية العربية والتجارة العربية البينية، رغم أنها لم تستطيع الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة لهذه الاتفاقيات.

ويمكن إرجاع تحسن أداء التجارة الزراعية العربية والتجارة الزراعية البينية بالقدر الذي يتيح لها المنافسة القوية في الأسواق العالمية والمحلية إلى الأسباب التي تعيق تطور التجارة الزراعية العربية والمتمثلة في: ضعف البنى التحتية، وهياكل الإنتاج الزراعي، وتخلف الأنظمة التسويقية والتجارية في بعض الدول العربية، وتدني المواصفات القياسية للسلع الزراعية، وغياب المعلومات والشفافية حول التعامل التجاري، وتدني البحث العلمي والإرشاد.

وحتى يمكن للدول العربية التكيف مع الظروف الاقتصادية والتجارية العالمية، وخاصة في مجال التجارة الزراعية عليها:

- التنسيق والتعاون فيما بينها للتكيف مع التطورات المحيطة بها، لتعظيم المنافع، والإقلال من الآثار السلبية، والاستفادة من الخبرات التي تم اكتسابها في شتى المجالات؛
- العمل على تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق المحلية والدولية من خلال وضع استراتيجية تهدف إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية وما يتطلبه ذلك من خفض للتكاليف، وكذا رفع مستويات الجودة واعتبارات السلامة والصحة النباتية إلى مثيلاتها من الدول المتقدمة، لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية وأحكام اتفاقية التجارة الزراعية التي في تغير مستمر؛
- تشجيع الاستثمارات البينية والأجنبية وتوفير المناخ المناسب لذلك، مع الاستخدام الأمثل للعمالة العربية وخاصة المؤهلة منها؛
- تطوير البحوث وتوسيع الإرشاد في جميع المجالات المرتبطة بالتجارة الزراعية.